

التاسعة يناقش تغيير تصنيف موديز للاقتصاد المصري من السلبي إلى الإيجابي ويكشف استمرار الدولة في سياسة التشديد النقدي وجذب استثمارات على غرار صفقة رأس الحكمة



مضامين الفقرة الأولى: تصنيف موديز

أشارت الإعلامية هدير أبو زيد إلى تأكيد محمد معيط، وزير المالية، أن إعلان مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني، تغيير نظرتها لمستقبل الاقتصاد المصري من سلبية إلى إيجابية، يمهد الطريق لتحسين تصنيف مصر الائتماني خلال الفترة المقبلة من هذه المؤسسة التي تعد الأهم عالمياً في هذا المجال، حيث يترقب تقاريرها صناديق ودوائر الأعمال والاستثمار حول العالم، وذكر أن الوزير أكد أن تغيير النظرة المستقبلية لمستقبل الاقتصاد المصري إلى إيجابية وأيضاً إشادة مؤسسة موديز بالتطورات والإصلاحات الجريئة والخطوات الحاسمة التي تتم بمصر حالياً واتخذتها الحكومة لدعم استقرار الاقتصاد الكلي، تعد شهادة ثقة في إدارة الاقتصاد الكلي في مصر خلال هذه المرحلة الصعبة والمليئة بالتحديات والتي أثبتت قدرة ما نتبناه من سياسات على مواجهة الصدمات المتعددة على مدى السنوات الماضية، إلا أنه سيظل الهدف العمل بقوة على رفع تصنيف مصر الائتماني خلال المرحلة المقبلة.

ولفت إلى أن المؤسسة عدت الإجراءات الجريئة التي اتخذتها مصر خاصة التحول إلى سعر الصرف المرن وزيادة أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة مرة واحدة، والانتهاء من اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي، لإنهاء المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح المصري، حيث تم الاتفاق على زيادة قيمة تمويل الصندوق لمصر إلى 8 مليارات دولار مقابل 3 مليارات دولار، إضافة إلى 1.2 مليار دولار ستحصل عليها مصر من صندوق الاستدامة البيئية التابع لمجموعة البنك الدولي، وأيضاً الإعلان الأخير عن صفقة تاريخية غير مسبوقة لتنمية منطقة رأس الحكمة بإيرادات فورية لمصر بقيمة 35 مليار دولار، فكل هذه التطورات، بحسب موديز، ستساعد في تغطية فجوة التمويل حتى السنة المالية 2025 والقضاء على قوائم الانتظار للطلب على الدولار.

وذكر أن المؤسسة توقع أن يؤدي تحويل جزء من الودائع الإماراتية بمصر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بقيمة 11 مليار دولار إلى تحسين وضع القطاع المصرفي، وأشار إلى أن وزارة المالية تكثف من اتصالاتها مع مؤسسات التصنيف الأخرى ودوائر الاستثمار العالمية لشرح كل هذه التطورات والإصلاحات وخطط الحكومة وتطورات السياسات الاقتصادية المصرية الداعمة لتنافسية مناخ الاستثمار المصري، وما تم بالفعل من إصلاحات وإجراءات

في السياستين المالية والنقدية، ومن المأمول أن يكون لتقرير موديز الصدى الإيجابي لدى تلك الجهات مما ينعكس على تدفقات الاستثمار على الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة ورفع التصنيف الائتماني لمصر لدى مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث في الأشهر القليلة المقبلة.

وأوضح التزام الحكومة بحماية الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، واتخاذ إجراءات اجتماعية، من شأنها التخفيف من تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الأسر المصرية، وقد تم بالفعل اتخاذ خطوات إضافية لحماية الفئات الأكثر تأثراً بالموجة التضخمية بتكلفة سنوية تصل إلى 180 مليار جنيه، وتكلفة كلية بدءاً من شهر مارس الحالي بمبلغ 240 مليار جنيه حيث بدأ تفعيلها بشكل كامل بداية من الشهر الحالي، للتخفيف من أثر ارتفاع معدلات التضخم، وستستمر الدولة والحكومة المصرية في العمل على زيادة الإنفاق الاجتماعي.

وأكد أن الحكومة لديها خطة لبدء تخفيض نسبة الدين للناتج المحلي لأقل من 80% خلال الثلاث سنوات المقبلة، لافتاً إلى بدء خفض تكلفة خدمة الدين مع بدء انحسار الموجة التضخمية وانخفاض أسعار الفائدة المرتفعة حالياً

ولفت إلى أن المؤسسة الدولية رأت أن الإعلان عن اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي الذي اقترن بإعلانات جريئة في السياسات المالية والنقدية والاستثمارية خاصة قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في اجتماعها الاستثنائي الأخير سيزيد من دعم جهود استهداف مستويات التضخم، ويعيد تأكيد التزام مصر باستهداف التضخم ووضعه على مسار نزولي إلى رقم أحادي في حين أن نقص العملات الأجنبية سيتقلص وسيتعافى بفضل تدفقات العملات الأجنبية المنتظرة إلى الاقتصاد المصري سواء في شكل تحويلات واستثمارات مباشرة أو استثمارات غير مباشرة في المحافظ المالية، كما أن المخاطر السلبية انخفضت بشكل كبير؛ إذ تعمل الاستثمارات الكبيرة لمشروع رأس الحكمة على تعزيز احتياطات الاقتصاد المصري من النقد الأجنبي، لتغطية فجوة التمويل الخارجي حتى السنة المالية المنتهية في يونيو 2026.

وأبدى علاء عبد الرحمن، معاون وزير المالية لشؤون العلاقات الدولية، ارتياحه نتيجة إعلان وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، تغيير نظرتها لمستقبل الاقتصاد المصري من سلبية إلى إيجابية. وأضاف أن هذا التغيير من شأنه أن يرفع التصنيف الائتماني لمصر مما يدعم جهود جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر دعم ثقة مجتمع الأعمال الدولي في مستقبل الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الدولة المصرية مستمرة في جهود الضبط المالي وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً خفض نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن الاقتصاد المصري متنوع بقطاعاته وقادر على جذب الاستثمارات.

وذكر أن مؤسسة موديز وضعت مؤشرات ومقاييس محددة للاقتصاد المصري، وتضمنت آخرها قرارات قوية تتعلق بسعر الصرف وأسعار الفائدة، مما يشير إلى التزام الحكومة بتصحيح المسار الاقتصادي، مبيناً أن هذه الإجراءات تُرسل إشارة إيجابية للمستثمرين المحليين والدوليين، وتؤكد عزم الحكومة على تعزيز شفافية الأسعار، خاصة سعر العملة، وتحفيز تدفقات نقدية أجنبية إضافية، ولفت إلى أن وكالة موديز أشارت إلى انخفاض كبير في المخاطر السلبية بسبب صفقة رأس الحكمة ودعم دول الخليج للاقتصاد المصري، مع التأكيد على وجود إجراءات حاسمة في السياسة الدينية والسياسة المالية، بما يظهر أن هناك ثقة مستمرة في الاقتصاد المصري.

ولفت إلى أن تأثير هذه التغييرات في تصنيف الوكالات على الاقتصاد المصري لا يقتصر فقط على المستثمرين، بل يمتد أيضاً للمواطن المصري، مبيناً أن التغييرات في التصنيف تعزز الثقة في الاقتصاد، وتعتبر إشارة إيجابية للمستثمرين، داعية إياهم لتوجيه استثماراتهم نحو مصر ودعم الأعمال التجارية.

مضامين الفقرة الثانية: تكريم المرأة المصرية

علقت الإعلامية فريدة الزمر، على تكريمها من قبل السيدة انتصار السيسي، قرينة الرئيس خلال احتفالية يوم المرأة المصرية. وقالت إن هناك مسيرة طويلة من الإعلام بدأتها سنة 1970 حتى خروجي على المعاش. وأضافت: «كنت مذيعة في التليفزيون ثم الراديو وتدرجت اجتماعياً وسياسياً في المناصب، الست في مصر والعالم قوية تأخذ كل دور وتنجح فيه سواء زوجة أو موظفة». وتابعت: «هي بهية القوة والصمود والصبر كله فيها ولقت نفسها لما كانت القيادة السياسية واثقة فيها وقوتها بانة، ورأينا 25% من النائبات موجودين في المجلس وده عمره ما حصل وده حاجة كبيرة». واستطردت: «المرأة تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تقلد كل المناصب سواء قاضية أو دبلوماسية، والمرأة أثبتت نجاحها في كل المجالات».

مضامين الفقرة الثالثة: المؤسسة العسكرية

استعرض البرنامج تقرير يرصد توفير القوات المسلحة، ما يقرب من 2 مليون حصة غذائية بنصف الثمن لتلبية احتياجات المواطنين في شتى أنحاء الجمهورية، حيث قامت هيئة الإمداد والتموين للقوات المسلحة بإعداد وتجهيز الحصص الغذائية ونقلها بواسطة أسطول من شاحنات النقل المجهزة

وقطارات السكة الحديد إلى جميع المحافظات التي تقع في نطاق الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية لترحها على المواطنين بأسعار مخفضة، وحرصت القوات المسلحة على أن تحتوي الحصص الغذائية على السلع الأساسية التي تحتاجها الأسر المصرية خلال شهر رمضان الكريم.

مضامين الفقرة الرابعة: الدراما الرمضانية

قالت الناقدة الفنية دعاء حلمي، إن النجمات المصريات حرصن على التغيير والتنوع في الأعمال بالموسم الرمضاني الدرامي الحالي، فكان لديهم وعي للتواجد في مناطق جديدة من الأعمال الفنية. وأضافت أن العام الحالي يشهد دراما قوية للمرأة المصري في شهر رمضان، حيث نشاهد خلال أيام بطولات نسائية وأعمال تناقش قضاياها على شاشات قنوات المتحدة. وتابعت: "كل أفلامنا القديمة كان بها مضمون شديدة الخطورة، مثل فكرة تجهيز الفتيات والمعاناة الشديدة للمرأة، إلا أننا سنرى نبلي كريم في دراما رمضان الحالي في مسلسل فراولة بشكل جيد". وأشارت، إلى أن سلاح التفاؤل أهم سلاح للمرأة المصرية في وقت الأزمات الحالية، على أساس أن ذلك يمثل طاقة جذب لها، وتابعت: "غادة عبد الرازق لها طلتها على الشاشة، وأشعر أنها مكملة لمشوار نادية الجندي لما تتمتع به من روح جميلة، وأتسوق إلى مسلسل صيد العقارب".

مضامين الفقرة الخامسة: احتفالات يوم الشهيد

أشارت المذبةعة إلى أن اليوم يتزامن مع احتفالات يوم الشهيد في ذكرى استشهاد الفريق عبد المنعم رياض، حيث أدى الرئيس عبد الفتاح السيسي، أدى شعائر صلاة الجمعة بمسجد المشير طنطاوي، مبينة حضور أحمد الطيب شيخ الأزهر والدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء والفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي والفريق أسامة عسكر رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعدد من الوزراء والمحافظين، وقادة الأفرع الرئيسية، وقادة القوات المسلحة، وقيادات الشرطة المدنية، وعدد من الضباط وضباط الصف والجنود.